1925-Per

ثمن النسخة ٢٥ صانتيما

الزمان Ez-Zamane

اذا الصحافة ذلت ولم تكن مستقلة
ففي البلاد اناس تخاف منها العلة
نظرية دوران انلبيال
١٩٣٦

المراسلات
باسم مدير الجريدة
محمد بنيس
نهج سيدي بو مريصان رقم ٢٨ تونس
تليفون ٣٤،٤٠

تونس يوم الثلاثاء ٣ ربيع الثاني ١٣٥٥ — عدد ٣٢٦ ـــ السنة السابعة — وفي ٢٣ جوان ١٩٣٦ - 23 Juin 1936



(كليشي حفر شمسور)

الاستاذ صالح بن يوسف

احد اقطاب برج القصيرة

حديث الاستاذ الكبير الطاهر صفر

خاص للزمان



(كليشي حفر شمسور)

اعتادت الصحف ان تنتزع الاحاديث من رجال السياسة والشخصيات البارزة ولو بالقوة وقد يحتال مندوب الصحيفة على الشخص المقصود حتى يستخرج من بين شفتيه الكلمة التافهة وهو يصمد الى سياوته فيبني عليها المقال الطويل ويضيف الى الرجل ما يورطه ويضطره للمراجعة والتكذيب .

وكثيرا ما تحدث مشاكل خطرة تفضي الى عواقب سيئة سببها جوح خيال الصحفي او انحراف قلمه

وكاد يقع مثل هذا في حديث الدكتور الماطري مع بعض الصحف التي تصدر بالفرنسية اولا ان تداركها الدكتور بتكذيب نشرته بعد اسبوع

ونرى ان نكتفي الصحافة بكرم هؤلاء الذين يجودون عليها بالاحاديث في الظروف الهامة وان تقابل كرمهم بالرفق بهم وتادية عباراتهم كما نطقوا بها بدون تهويل ولا تشنيع

ونحمد الله الذي وفقنا للمحافظة على هذه الامانة في الحديث الذي ادلى به الينا الدكتور الماطري حتى استوجب الزمان رضاه ورضى صحبة الكرام

واليوم ننشر للقراء حديثا اجريناه مع الاستاذ الكبير الطاهر صفر وفيه وصف دقيق لرحلة المبعدين منذ خروجهم من العاصمة الى وصولهم لبرج القصيرة والقراء بدون شك يلذ لهم الاطلاع على هذه التفصيل

القينا على الاستاذ هذا السؤال

— كيف صدر الامر بالقاء القبض عليكم ونفيكم

فاجاب بلهجته الصادقة وهو يبتسم

— في مساء اليوم الذي القى فيه القبض علينا كنت قد تناولت طعام العشاء مع صديقي الاستاذ صالح بن يوسف بمطعم بغداد ، ثم فارقني وذهب لقضاء بعض مآربه وبعد برهة استدعتنى القوميسارية فذهبت اليها مصحوبا بعون الشرطة وهناك ادخلوني غرفة وجدت فيها السادة محي الدين القليبي والشيخ كركر رحمه الله والاستاذ البحري قيقه والاستاذ صالح بن يوسف . وكانوا جالسين على المقاعد فتناولنا اطراف الحديث ونحن نجهل ما يراد بنا .

هل نساق الى السجن للمحاكمة ام للنفي الاداري مباشرة وهل ما نعلمه ان عقابا سينزل بنا ولا نعرف نوعه ولا مقداره وقد سررنا بالقاء القبض علينا في الطرقات العامة لا من بيوتنا وبين عائلاتنا التي كانت ترتاع وتنزعج وبعد ساعتين جاء الشرطة بالسيد علي بوكرداغه وقد ظفروا به في الطريق ، ثم استدعانا جميعا حضرة القوميسار العام مسيو سيموبنولي وقابلنا بحفاوة وادب مظهرا لنا اسفه وابلغنا قرارات النفي التي امضينا علينا باسمائنا معلنا ان هذه القرارات ستنفذ في الحال . وفعلا سمعنا بعد بضعة دقايق خارج القوميسارية جلبة وضوضاء واذا بكميونه كبيرة وقفت امام الباب يحيط بها فريق من الجندرمة والجنود شاهرين السلاح . ثم دفعنا الى هذه الكميونه ولما استوينا على ظهرها صافحنا موسيو سيموبنولي مودعا ، ومتمنيا لنا قصر مدة الابعاد وسرعة الرجوع فشكرنا له هذه العواطف النبيلة وابتسم بعضنا « السرعة الرجوع » لاننا كنا نعرف الاحقاد والضغائن التي كانت سببا في ابعادنا من غير ذنب اقترفناه سوى مشاركة الشعب بالمطالبة في ارجاع المبعدين الاولين والثبات على تلك المطالبة بالوسائل السلمية الى آخر لحظة فلم نحرج اذن مركز الحكومة . ولا احدثنا هرجا ولا تشويشا كما يزعم خصومنا وانما كانت حركة نزيهة لا يشوبها شائبة غرض ولا سوء قصد . وقد بلغت بنا الكميونة المحطة فركبنا قطارا اعد لنا خصيصا ومضى بنا في ظلام الليل الحالك نحو الجنوب .

وهناك اجروا تفتيش ملابسنا الواحد بعد الاخر وكان البرد قارصا شديدا لم نحتمله في القطار رغما عن النوافذ المقفلة ووجود اوعية الحرارة والماء الساخن

ولما بلغنا صفاقس وقف القطار واذا باخينا السيد الهادي يزج به الى مركبتنا فاعترتنا الدهشة للقبض عليه وهو مقيم في صفاقس ولم يشترك بالمرة في حوادث تونس التى ستجعلها الحكومة في بلاغها اساسا وعلة للابعاد الثاني « ولكن لم تمنعنا دهشتنا من احتضان ضيفنا وتقبيلة وكان باسم الثغر بالرغم عن ترويعه في جنح الظلام واختطافه من وسط عائلته وانمحت سحب الكدر عن محياه لمجرد مقابلتنا والاتناس بنا . وحلت محلها علائم السرور والاستسلام للمقادير

ولما بلغنا قابس نزلنا من القطار وامتطينا سيارة ذهبت بنا الى مدنين حيث سلمتنا السلطة المدنية للسلطة العسكرية . . .

وفي الحين شعرنا بتبدل المعاملة والسلوك واكتنفتنا « المخازنية » من كل جانب وجعلت تتبع حركاتنا وسكناتنا كانما « ابر » يخشى عليها من الضياع ورأينا الوجوه مقطبة واللهجات حادة واذكر هنا حادثة وقعت عنه دخولنا الى المدنين فيها فكاهة وعبث ولكنها تدل على نفسية القوم

وهي انه عند ما بلغت السيارة المدنين واحاط بها جماعة المخازنية ببرانسهم الزرق كان معنا في السيارة بوليس شرطي بالملابس العادية فذهب ليقضي حاجة بجانب الطريق فتبعه احد المخازنية ليراقبه ويحصى حركاته ظنا منه انه احد المبعدين السياسيين ولما شرع الشرطي في قضاء حاجته اقترب منه المخازني وحاذاه فاحصا متاملا فقامت بين الاثنين

(البقية على الصحيفة الثانية)

كان شاعر الزمان قد نظم هذه القصيدة يحي بها الاشتراكية التي صعد نجمها اليوم ، وقد وافق تاريخ نشرها قدوم مسيو قيون ممثل فرنسا في مساء هذا اليوم وهذا توفيق حسن وفال سعيد

الاشتراكية

اقمنا في الحماية نصف قرن
نسائلها « الى اين المصير ؟ »
نسائلها وقد نصبت علينا
« متى يستكمل الرشد الصغير ؟ »
ومدت فوقنا ظلا جهانا
انحن به وقوف ام نسير
نسائلها بايد ضارعات
والسنة تملكها القصور
وتنظر من عل فترى بنيها
هزالى تبتغي لهم القبور
اذا ناغتهم ، فرحوا ، ولبى
هنالك شاكر وهنا صبور

●●●

فياحزبا تولاها بحق
واملـه المعنى والفقير
ناديكم من الخضراء شعب
ضعيف بالاخوة يستجير
تناسته المروءة ثم القت
عليه كل خستها الدهور
تنظر ريحكم في اليم انى
تهب ونجم دولتكم يدور
ايشرككم ولكن في ديار
تملك ارضها ولها امير
مشاركة ونشكر لو ابيحت
لكم اثمارها ولنا القشور !
ونرضى ان يكون اذا اقتسمنا
نصيب اكيلنا القدر الوفير
وتكفينا المودة والتصافي
وان تخلو من الاحن الصدور
اذا سدنا ـ ونسبتنا اليكم
فكلكم بسؤددنا فخور
وان خبنا ونحن لكم حليف
يقم في جسمكم عضو كبير
وما هذا التفاوت والتعالي
وفوق رؤسنا رب كبير ؟

شاعر الزمان

الزهرة Ez-Zohra

Téléphone : 34-47

حديث الاستاذ الكبير الطاهر صفر

(للزمان خاص)

(بقية المنشور على الصحيفة الاولى)

مشاجرة وتبادلا الكلام الخشن والعبارات الغليظة وكنا في السيارة نسمع ونرى ما يـدور بينهما من المشاحنة واللجاج فاستولت علينا نوبة ضحك انستنا ما نحن فيه من الهم والغم

فضحكنا بدورنا مع الاستاذ وسالناه

– كيف تفرقتم بعد ذلك

فقال

تلقى كل واحد منا اسم البلدة التي سيساق اليها وكان نصيبي بلدة «طاطاوين» وسافرت اليها مساء ذلك اليوم الذي بلغنا فيه مدنين، على اني لم اشعر بالالم الا في هذه الساعة حيث فارقت رفاقي واصدقائي وكلنا يجهل مصيره وهل سنتلاقى فيما بعد او هو فراق الابد فكانت دقيقة رهيبة

فقلنا – هل طـال مكوثكم في بلـدة طاطاوين ؟

فقال – كان يرافقني في بلدة طاطاوين السادة محمد بورقيبة ويوسف الرويسي والصادق بن حميدة ولم تطل اقامتي في تلك المدينة اكثر من خمسة عشر يوما لاني تلقيت بعد انتهاء تلك المدة امرا بالذهاب الى جرجيس اذ صدر الامر بنقل الاخ الحبيب بورقيبة من برج البوف الى طاطاوين فلم يرخص لي بالبقاء فيها لكي لا يجتمع خمسة من المبعدين في بلد واحد

وسالناه – وكيف كانت حياتكم بجرجيس

فاجاب – قضيت فيها ما ينوف عن شهرين وحيدا فريدا لان السلطة العسكرية التي يمثلهـا هناك الليوتونان لاكو قد منعت الاهالي من مخالطتي ومحادثتي والقرائي السلام وقد احرج هذا المنع صدور الاهالي ولكني لقيت المعاملة الطيبة من القبطان شافان الذي كان حسن الاخلاق هو وقرينته التي استدعتني لاحدى المبرات لحضور حفلة خيرية اسستها وقد صرحت لي في هذا الموقف بما ياتي

«ان حضورك هذه الحفلة يفرج عن خاطرك ويسليك»

وبالرغم عن هذا الضغط فقد كرمني كثير من السكان بما في مقدورهم وحادثني البعض منهم وباسطني الى حد لا انسى معه شهامة سكان تلك البلدة الذين عرضوا انفسهم للسجن ومفارقة الديار في سبيل مواساتي رغم ما كنت انصحهم به من الابتعاد عني ولكن ذلك كان لا يروق لهم بحال

وكنت اقضي معظم وقتي في مشاهدتي مناظر البحر والطبيعة فمـلات نفسي بخواطر شعرية اودعتها مذكراتي. وقد قضيت بقية الوقت في مطالعة رسائل الاصدقاء والاقارب

فسالناه – وماذا جرى لكم بعد انتهاء الشهرين

فاجاب على هذا السؤال باختصار

– انكم تعلمون اننا نقلنا بعد ذلك الى برج البوف وقد استفرغ اخواني الكلام عن حياتنا في تلك الصحراء القاحلة وعن المعاملة التى كنا نلقاها هناك فلا فائدة من ترداد ذلك. وقد كتبت السيدة ايف نويلا بجريدة تونس الاشتراكية مقـالا يعبر عن حقيقة ما وقع لنا كانما كانت حاضرة معنا تحس الامنا وافراحنا وتفكيرنا

ورأينا ان نلقى على الاستاذ السؤال الاخير لاننا اتعبناه بكثرة الاسئلة

– وما هو رايكم في هذا النفي الذي انصب عليكم ؟

فاجاب الاستاذ باشارته الرشيقة

– لو كنت احـدثكم عن النفي وفلسفته وتاثيره لطال المقام ولسئم قراء جريدتكم. واني اطلب اليكم ان تتركوا ذلك فرصة اخرى اتمكن فيها من تحرير مقال في الموضوع

ويكفيني ان اقول لكم ان النفي قد افادنا لانه اشعرنا في اشخاصنا بالحيف الذي يشعر به غيرنا فنحن الان نشعر بحقيقته ونقدر على وصفه وكفى بذلك درسا وتجربه

وانتهى حديث الاستاذ الطاهر صفر واطلعناه عليه مكتوبا فوافق على نشره بحروفه

وافترقنا شاكرين له عطفه وكرمه

اين الحماية

اطلعنا في صحيفة المنار التونسي بعددها الصادر يوم الاحد ٣١ ماي على مقال تعلم مديرها الاستاذ الطاهر الصافي عنوانه «اين الحماية» وفيه يشرح بايضاح نصوص الحماية وهل تطبق فاصلها ام لا

وعلى اثر ظهور هذا المقال الذي لا يتجاهل ما فيه من الحقائق غير مكابر او مغـرض نشرت جريدة تونس الفرنسية بقلم مديرها موسيو مارتيني الذي لم يطق السكوت مقالا بعدد ٥ جـوان يرد فيه على الاستاذ الصافي

ويبدو لنا ان م. مارتيني يحاول ان يعيد سياسة جريدته تونس الفرنسية في عهد مـديرها السابق الماسوف عليه م. تريدون الذي كان معارضا لكل فكرة تصدر من تونسي مهما كان صوابها ولكن ما اضيع البرهان عند المقلد

لم يطق مسيو مارتيني السكوت على مقال المنار التونسي رغم ان كاتبه رجل لا ينتسب الى حـزب سياسي بل رجل يشتغل بالشؤون الاقتصاديـة التى تنطوي ضمنا على السياسة والاجتماع

ويذكرنا استنكار مسيو مارتيني لتونسي يتكلم في شئون بلاده بحكاية مشهورة عن موظف كبير حضر الاول مرة مجلس الوزراء الذي يتركب عادة من الوزراء ورؤساء الادارات وينـعقد تحت رئاسة جناب المقيم وقد طرحت يومئذ على المجلس مسالة ليتناقش فيها فاشترك هذا الموظف الجديد في المناقشة ولكنه ابصر علامات الـدهشة والاستغراب على وجوه من في المجلس فحار في معرفـة السبب وظن انه لم يكن موفقا في المناقشة ولما ارفضت الجلسة سال على حدة احد مديري الادارات الذي كان حاضرا عما لاحظه من الدهشة على وجوه الحاضرين فابتسم واجابه بانه لا يوجد سبب لذلك غير ان الموظفين التونسيين اعتادوا ان لا يتكلموا وعندما تكلمت انت علتهم الدهشة التي رايتها ومع هذا لك ان تتكلم وقت ما تشاء...

ونحن ننشر هنا مقـال الاستـاذ الصافي ورد تونس الفرنسية ثم رد الاستاذ عليها ليكون الحكم في النهاية للراي العام

قالت المنار التونسي :

عند ما زار جناب م. قويون اقسام ادارة دار الباي اطلع على اصول معاهـدة الحمـاية الموقعة بباردو والمرسى

وتنص هذه المعاهدات على ان تخول الحضرة العلية لفرنسا الاشراف على امورها الخارجية بدون ان يتخلى سمو الباي عن هذا الاشراف الخارجي كما انه لا يتخلى عن الاشراف عن الشئون الداخلية وقد وزعت هذه السلطة بين نـواب سمو البـاي ونواب فرنسا فالاولون يعملون بصفتهم الرؤساء المباشرين بشئون سكان المدن والبـوادي، والاخرون يقومون بالمشـورة والمراقبـة. على ان هذا المبدا المزدوج يبدو بسيطا واضحا معقولا.

غير ان هذا المبدا يحتاج الى التذكير لانه بمرور الزمن وفعل التقلبات التاريخية ضعف مفعوله شكل غريب وتبدلت معالمه بغموض وابهام ولم يقع هذا دفعة واحدة ففي الطـور الاول من الحماية كانت السلطة الحقيقية منحصرة في ايد فرنسية وظاهرها ابقي في يد صاحب السمو الباي وايدي رؤساء ادارته. وهؤلاء كانوا في الظاهر تـؤخذ مشورتهم. كانوا في الظاهر ينفذون القرارات التي يصدرونها وعلى كل حال كانوا يتقدمون الموظفـين الاخرين بالعاصمة الافاق. وفي هـذه الاونة خاطب الدكتور برطولون الذي لا ينسى ذكـره في تونس جناب المقيم العـام م. لابتيت في مـادبة رسمية بجملته المشهورة «الى متى يـبقى العنصر الحامي يجره العنصر المحمي ؟» فاجـابه المقـيم بقوله «ان حضرة الدكتور برطـولون يلقى علي سؤالا وهو يعرف جيدا انه ليس في امكاني الاجابة عليه»

ليت هذا الدكتور يعيش بيننا الان ليسر بمشاهدة امانيه التي تحققت وعلى كل حال فرفاته تهتز الان فرحا. نعم وقد زالت ايضا السلطة الظاهـرة كما زالت المزاحمة التي كان الدكتور برطـلون لايطيقها مع كونه لاينخدع لها وزالت ايضا التقاليد التشريفية التي كانت تقدم نواب الحضرة العلية في المنزلة على رجال السلطة الفرنسيين الذين يشاركونهم في الشئون الدولية حتى صار العامل الان يتـقدم عليه المراقب المدني. كما يتقدم عليه كاهيته وهو رئيس البلدية. وفي مجلس الوزراء يجلس الوزير الاكبر كما هو المعقول. وبعده القائد الاعلى الذي هـو وزير الحربية وبعد الفيس اميرال قائـد البحرية بالايالة التونسية الذي وزير البحرية لسمو الباي. والاحسن ان لا ننظر الى ابعد من هذا لانه يجعلنا نتساءل في حيرة عن اي رئيس مصلحه سيتـقدم ايضا على الوزير الاكبر للحضرة العلية وامير امراء البلاط الملوكي في ظل هذا التفوق السريع الخطى على ان الحط من التقاليد التشريفية يؤدي الى نتائج يؤسف لها مخالفة للمعتاد. بحيث اننا نرى بمناسبة وفاة احد المديرين او رئيس مصلحة فرنسوي جميع اصحاب المناصب الرسمية يشيعونه بينما نرى المقيم العام يوفد معينه العسـكري ليشيع جنازة وزير توفي وهو مباشر لمهام منصبه ولم تـنكس اعلام الوزارة التي وفي وزيرها كما تقتضي شعائر الحداد والموظف المكلف بتنفيذ هذه التقاليد ذهبت جهوده سدى في طلب التعليمات من جميـع الجهـات وفي النهاية ترك القيام بواجبه تماما والمحزن ايضا انـه عند ما ابدت هذه الجريدة اسفها لهـذا المـوقف استغربت احدى الرصيفات لهذا الاسف وقالت ان الامر يعود بلا شك لمجرد نسيان بسيط وفي الجملة ليس هناك ما يوجب الامتعاض ويمكننا ان نلاحظ لهذه الرصيفة انه بمناسبة وفاة جـلالة ملك بلجيكا ووفاة جلالة ملك انقلترا لم تنس اي مصلحة رسمية تنكيس الاعلام رمزا للاجلال والشعور الشريف الم نر جميع الدوائر الرسـمـية في المغرب الاقصى تنكس اعلامها الشريفة والفرنسية حدادا على وفاة الماريشال هندنبرج رئيس الجمهورية الالمانية وامام الشيء المخالف للصواب فقد وقع في تونس اذا راينا الكاهية المفوض لرئيس المجلس البلـدي ينـصب مع رئيسه وهو شيخ المدينة مع انه كان من الواجب ان يقـوم الكاتب العام للحكومة التونسية بهذه المهمـة ولكننا نسير اليوم من درك الى درك

ولندخل الان لبعض الادارات التونسية حيث ترى الرئيس التونسي يقبض على سلطة اسميـة لا يعترف بها انسان. هاك واقعة حقيقية حـدثت في العام الماضي. ففي احدى الوزارات التي يسيطر عليهـا موظف فرنسوي يحمل لقب معتمد تشاجر اثنان من كبار الموظفين وقد تحولت مشاجرتهما الى عنف كان منافيا لجلال منصبيهما وكان وزير تلك الوزارة في مكتبه فماذا فعل هـذا المعتمد ؟ تناول آلة التليفون وطلب الى المقيم العام ان يفصل الخلاف بنفسه ولكي تتبين طرافة هذه الواقعة الفكهة التي تدل على نفسية الموظفين فلنضف الى ذلك ان المقيم العام ابدى عندئذ دهشته لطلب حضرة المعتمد لكنه لم يخطر بباله قط ان يشير عليه باحالة الامر على رئيس هذين المتخاصمين وهو الوزير

نم مستريحا ايها الدكتور برطولون فالعنصر المحمي هو الذي يقوده اليوم العنصر الحامي ويجره جثة هامدة

ولعلنا نتهم بالتشاؤم والجحود والضلال المبين فما عليهم الا ان يفتحوا اعينهم ليبصروا جلية الامر اذ نرى في الصحف الشبيهة بالرسمية ما عدا النادر «جناب المقيم العام» يذكر ثم «الحضرة العلية» وفي المادب الرسمية نرى على اليمين ممثل المقيم وعلى الشمال ممثل الحضرة العلية وفي الاحتفالات العمومية نرى الكاهية المفوض لرئيس البلدية يمر قبل العامل وهو الرئيس للبلدية واذا نحن شاهدنا الراية التونسية والفرنسية على القصر الملوكي فلا نشاهد اي راية تونسية على دار السفارة العامة ويوجد فوق بناية العدلية التونسية علم تونسي واخر فرنسي بينما هي عدلية لا تهم غير العنصر الاهلي ولم توجد راية تونسية فوق بناية العدلية الفرنسية التي يترافع فيها محامون تونسيون ويتقاضى امامها الوف من التونسيين

ويشاهد الان في البلاد التونسية المراقبون المدنيون وكواهي رؤساء البلديات يصـدرون قرارات في ما يخص جميع امور الحياة الاقليمية والبلدية وقد ابطل احد المقيمين في ١٩٣٦ قرارا اصدره المراقب المدني وذكر ان صفته لا تتعدى صفة المستشار والوصي والمراقب وان مديري البلاد هم وحدهم مكلفون بسن القوانين والتراتيب ويجدر ان نقول ان هذه الحادثة وقعت في المغرب وان المقيم المذكـور هو الماريشال ليوتي

غير انه بقيت محكمة قانونية تخص السلطة الداخلية يمتاز بها سمو الباي. ولكن واسفاه زال اخر ما بقي منها من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٤ حيث صدر في ذلك التاريخ امر علي مرفـوق باكثر ما يمكن من التاويلات والشروح في احداث وترتيب شئون البلديات بالقرى واعطى المراقب المدني ولرئيس البلدية المباشر السلطة المطلقة لادارة هذه البلديات غير انه ظهر انهم قد تجاوزوا الحد في سن هذا النظام ولم يجر تنفيذ هذا النظام الا بعد الكثير من هام بجزيرة جربة

وكان هذا العمل خاتما للنظام الذي ابتدا بابطال الكتابة العامة للحكومة التونسية وتعويضها بادارة عامة للداخلية وانه لعمل يجعل الادارة كلها في يد الفرنسيين مباشرة في بلاد تونسية محمية وهو غارة مكشوفة سافرة على الامتيازات الاساسية التي تمتع بها الوزير الاكبر الذي راى عمله قاصرا على القيام بدور لا يليق الا وهـو دور (مرسال) يـوصل الاوامر المسطورة التي تقدمها الحماية ليعرضها على سمو الباي بصفته العضد الاول لصاحب السمو.

ولا شك انه فطنوا للغلطة التي ارتكبوهـا لانهم اعادوا الكتابة العامة للداخلية واخذوا يتساءلون هل بقي للوزير الاكبر شيء من السلطة ؟ فاحـدثوا منصب المعتمد لدى الادارة التونسيـة الذي اقام حاجزا بين الوزير الاكبر وجميع المصالح التونسية التي يرجع اليه النظر فيها اسميا وليس هـذا كل شيء. ان شكل الحماية من خير اشكال الاستعمار وذلك لمرونتها وسهولتها في انجاز الاعمال تحت ظل الحكومة الفرنسية ولكن مع احتفاظ البلاد المحمية بمظاهر الاستقلال، ولا يمكن اتهام اولي الامر التونسيين بالتردد والتلكوء في ميدان التشريـع والتنظيم اذ ان دولاب الاوامر يعمل بدون عرقلة ولا توقف غير انه وجد مقيم راى ان تلك المرونة وحسن الارادة كانتا غير كافيتين حتى اذا ما وقعت الحوادث منذ عامين اصدروا امرا يقضي بتحويل سلطة الباي اليه ليتسنى له ان يعاقب بغير تـوقف الزعماء السياسيين الذين اطلق سراحهم م قويون على ان هذا الاستيلاء على السلطه ينبني عليه الشك في طاعة المشرع التونسي فضلا عن خلوه من الحذق الدبلوماتي حيث يجرد المقيم العام من تلك العلة التي يجيب بها المعارضين هنا او في باريس وهي (ان الحضره العلية ارادت) وكانت حجة مقبولة عند الكثيرين الذين لازالوا متشبعين باحترام رجال السياسة وتقديس كلامهم. فما الداعي اذا لتضييع هذا الدرع النفيس بدون فائدة، هذا العمل كان على كل حال ضربة قاضية جعل الحماية على اخر رمق حتى انه اصبح من المتوقع بل يكاد يكون من الواقع النطق بكلمة شنيعة لما تشمل عليه من نسيان العهود الصريحة وانظار التعهدات المقدسة

كلا. والف مرة كلا ان فرنسا المنصفه الكرم من ان تصل الى هذا الحد. التونسيـون يؤملون ولا يخيب املهم لان م. اوسمان قويون اتى ومعه تجلت فرنسا من جديد بوجهها الحقيقـي. وقد بحث م. قويون على معاهـدات الحماية فظفر بها واستخرجها من تحت طبقات الغبار الذي شوه معانيها حتى كانها لا تقرا وصرح م. قويون من جديد باسم فرنسا باحترامه للمعاهدات وعزمه على المحافظة بكل دقة على «صيغتها وروحها»

لقد ظهر الحق. ولله الحمد. والان لم يبق كما اسلفنا الا تطبيق هاته المعاهـدات باصلاح الواجهة التي شوهتها الادارة العامة للداخلية. والمعتنى به في الادارة التونسية تم النهوض بالشئون الاجتماعية والاداريه والسياسية والاقتصادية بهذه البلاد. وهذا المجهود الباهر العظيم الموما ليس فوق طاقة مقيمنا الجديد وحسن ارادته. ولا هو بصعب على كرم فرنسا واخلاصها

واليك مقال تونس الفرنسية

الى اين تذهب تونس

لا يزيد الكلام عن الصعوبات الحالية التي سببتها نكبة الفلاحية في ١٩٣٦ وهي صعوبات خطيرة ولكنها ستمر كما مرت امثالها

واليوم نخوض في مشكلة تدعو الى كثير من الاهتمام ولها نتائج عظيمة وهي مشكلة القانون الاساسي بالبلاد التونسية اذ تبحث منذ ٥٥ عاما على عقد نظام الحماية عام ١٨٨١ الذي كان حسبما قاله الكاردينال لافيجري مثالا للاستغناء عن القوة في

حبوب فالس

خذ بعد العشاء

المسهل المعين للمعدة

فتح البلاد وكان لمبدا ذلك النظام يحتوي على ابقاء سلطة الباي والاساليب التقليد يه لتنفيذ تلك السلطة وتمسك فرانسا بالمراقبة وابتكار الاصلاحات دون ان تنجزها بنفسها وفي اثناء الحوادث التي توالت منذ انتصاب الحماية وبمقتضى التجارب الرسمية وقع التخلي شيئا فشيئا وباتفاق مشترك عن تطبيق شكل ذلك النظام الذي اصبح من المستحيل لتطبيقه بدقة وذلك لعدم توفر الاهلية في النخبات التونسية وحل محله شيئا فشيئا تصرف السلطة الحامية مباشرة مما قسم التيار الى قسمين فالبعض يرى ان هذا التصرف يسير بطء والاخر يرى في ذلك خرقا لقواعد المعاهدات واليوم يلوح أن التعارض بين النظريتين قد تفاقم اكثر من قبل والغريب ان اكثرية الراي العام لا تدرك هذا الفرق

ومما يثبت قولنا هذا برنامجان نشرتهما تونس الاشتراكية ومنار تونس ومن الواضح ان هناك استدراكات يجب ابداؤها على هذين البرنامجين فلنتمسك الان بمظاهر هذين القسمين المتطرفين من الفكر العام الذين ظهرا في صحيفتين مختلفتي المشرب ولكن هاتين الصحيفتين تركتا المناقشة في مبدا الحماية وحقوق فرانسا بعكس ما كان يتطلبه الدستور . وقد نشرت منار تونس بعدد ٣١ ماي مقالا بقلم الاستاذ الطاهر الصافي تحت عنوان (اين الحماية) استعرض فيه حوادث يريد ان يرى فيها حجة بان المبدا الاساسي لنظام الحماية يزول يوما بعد يوم واسف الكاتب لاهمال سلطة الباي والنفوذ الاداري الخاص بالتونسيين مما ينافي التقاليد الاسلامية والسياسية والادارية وقد استشهد الاستاذ الصافي بنص المعاهدات الا انه يلوح لنا انه لم يعتبر التاويلات الصادرة باتفاق مشترك من الطرفين منذ ٥٥ عاما ويريد ان نرجع الى الوراء وان لا تمارس فرنسا مهمة الحماية الا في شكلها التقليديه الخاصة بالحكومات الاسلامية والماخوذة من القران والمرتكزة على سلطة الامير ذات الصبغة الدينية وبالعكس تطلب تونس الاشتراكية من فرنسا ان تدخل على البلاد التونسية التعاليم اللادينية والديموقراطية وذلك بفصل النفوذ الديني عن النفوذ الزمني وجعل الحق للناخب العام في ابداء رايه في التدابير التشريعية الخ والنقل بين قوسين ان البرنامج الذي اعلنته تونس الاشتراكية يحتوي في جملته بدون شك على جزء من الاصلاحات العملية واعدادا تجهيزات لا يسعنا الا المصادقة عليها مع الملاحظة انه لا يوجد في ذلك البرنامج صبغة اشتراكية خاصة بل هو مكون من عدة برامج اخرى توافقه مع انها صادرة من مبادي سياسية متغايرة وزيادة على ذلك فتاسيس المجتمع المنشود لا يمكن قيامه الا على توازن مالي واقتصادي يسمح بالاتفاق على تاسيسه ويمكن ان نفكر انه من قبيل الخيال ان يريد الانسان الحصول على احلام الكمال الاجتماعي في بلاد تكاثر فيها البؤس والحال ان المشكلة الحقيقية المبسوطة اليوم هي ان يستطيع كل انسان ان يجد قوته كما نلاحظ ان تونس الاشتراكية طلبت حق التصويت لجميع الناخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة بالعربية والفرنسية ولنا ان نستغرب من هذا الاستثناء الغير منتظر في الحقوق الانتخابية في للفرنسيين الذين يحرمون حق التصويت في هذه البلاد ان وجد بينهم من لا يحسن القراءة والكتابة

فهذان نظريتان مطروحتان وجها لوجه تؤيد الاضطراب الموجود في الافكار ، فمن جهة برنامج اصلاحي للحماية يعيد للاحوال التقليدية والسياسية والدينية قيمتها وقوتها ومن جهة اخرى برنامج يرمي الى اكساب الايالة حالة مطلقة من اللادينية والديموقراطية

هذا واننا ناتي على سبيل الذكر على البرنامج الدستوري المشتمل على الاستقلال التونسي الذي ينازع فرانسا حقها في الاستمرار في تطبيق الحماية على ان ذلك البرنامج من حيث الوجهة الفرنسوية بل من وجهة المدنية فقط انما هو في نظرنا مخل بصيانة الحقوق غير اننا لا نشك امام هذه التاكيدات الثابتة في وجود برنامج اخر يتصور نظام الحماية بشكل اخر مكون من نظريات الحكومة الفرنسوية وتاويلها المعاهدات وتطبيقها وان تلك النظريات هي التي يتنوبها رجال الكي دورسي بالوزارة الخارجية والسفارة العامة هنا

فالمنتظر على ذلك ان الوزارة الخارجية بفرنسا والسفارة العامة بتونس والاولى تستمد ارشاداتها من الثانية تظهر ان لنا انهما متمسكتان وحدهما بكامل الرشد اللازم لفصل هذه المسائل الدقيقة ولهما في ان واحد كل النفوذ لوضع النظام العام بهذه البلاد باتفاق تام مع سمو الامير

وهذا هو بيت القصيد الذي نود فيه ان تعتبر الحكومة الفرنسوية مع التاكيدات الخاصة مثل التي ابدتها « منار تونس » و« تونس الاشتراكية » هذا الاضطراب المحقق والقائم في الافكار وان تعزم على التصريح بما تريده لتسيير ذلك القسم من الفكر العام التونسي الفرنساوي الشامل للاكثرية والشاعر في ان واحد بواجباته ومسؤولياته فيلك هي احدى صور الحكمة والفكر السديد

على اننا نفهم جيدا ان القواعد الديبلوماتيكية السامية (سر المداوضات واختيار الفرصة والقوة في التنفيذ) يمكن ان تتنافى مع عرض مواضيع دقيقة مثل هاته على الفكر العام المتغالي في رايه . كما انه يمكن التصريح انه اعلن مرتين على لسان الرئيس ميلران والرئيس دومارق بان البلاد التونسية تربطها بفرانسا روابط لا تنحل غير ان كثيرا من الفرنسويين اعربوا لنا تابرهم لما شاهدوه مدى مرور الحوادث بان هذه العبارات يمكن شرحها بشتى المعاني وخاصة متطرفة تتجه اليوم حسب المشيئة من جهة للمثل الجزائري ومن جهة اخرى للمثل المصري

على انه لعز قيد الشجاعة التفكير بالاتفاق الدائم بين مدنيتين متغايرتين في المبدا والغاية مثل المدنية الفرنسوية والمدنية التونسية فقد طال بدون ان ياتي بانقلابات وتغييرات في الافكار والمنظمات ويظهر من المتحتم بعد مضي نصف قرن ونيف ان نؤكد ان المصادمات يمكن ان تفضي للخطر ان لم يوجد اي نور يضيء السبيل وان اكثرية الفكر العام التي لا تميل لبعض الاراء الاشتراكية المشطة ولا هي متمسكة بمجاريات الامور الحالية لا تشعر الان مهما كانت فرنسوية او تونسية بالعمل الذي يريدونه والغاية الى ينشدونها ولا باي كيفية تستمر بها مباشرة عمل الحماية . فمن ذلك نشات الحيرة والاضطرات ويخشى من ذلك الوقوع في الضلال .

على انه ليس على الخواص وغيرهم

11, RUE DES ... TUNIS — Téléphone : 24-40

- ولو باسم شعور ديني او تقاليد - ان عارضو هذا البرنامج الفرنساوي فهذا البرنامج ليس بدون شك متوقف على تغييرات تقع من باب الحوادث في الاغلبيات البرلمانية بل يحصل اليقين من تواصل السياسة الفرنسوية المسلوكة قبل وبعد ١٧٨٩ مثل تواصل مذهب الامبراطورية الروسية قبل وبعد ١٩١٧ ان نتكلم عن مواصلة النظريات عند جيراننا فيما وراء الرين قبل وبعد هتلير .

والظاهر من المناسب ان تسمح فرانسا - التي تعرف ما تريده والى اين تسير - ان يلتف الفرنسويون بالبلاد التونسية والتونسيون الذين يرضون بالمشاركة الفرنسوية في جوى الصدق والاخلاص حول مذهب ثابت واضح سرعان ما يرجع بقادة السوء من الدستوريين الى حقيقتهم .

مرتيني

الشرق

المفاوضات المصرية

سافر السيد مايلز لامبسون المندوب السامي الانجليزي الى لندن باستدعاء من وزارة الخارجية ليتلقى امرها في الصعوبات التي قامت اخيرا في سبيل المفاوضات المصرية الانكليزية

والمعروف ان هذه المفاوضات تناولت كثيرا من المواد التي اشتملت عليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بروح التفاهم وتم اتفاق الطرفين على معظمها

وليست هذه الصعوبات سوى مشكلة السودان وجيش الاحتلال اما الاول فالانكليز على ما يظهر لا يريدون ان تشترك مصر في شؤونه بصفة عملية وان يكتفى بانتسابه اليها بغير منفعة واما الجيش فقد نص اتفاق سنة ١٩٣٠ على ان يكون خمسة الاف جندي ترابط على ضفة القنال التي تلي الصحراء . ولكن اليوم لا يريد الانكليز توقيع المعاهدة قبل ان يكون لهم معسكرات ومطارات في كل مكان وربما اجابوا طلب المصريين الخاص بجلاء الجنود البريطانية عن قلعة مدينة القاهرة ليكون ذلك رمزا للاستقلال المصري

على ان الانكليز الذين استغلوا حرب الحبشة وقيام الجيوش الايطالية على حدود مصر يستغلون ايضا رغبة الحكومة الوفدية في البقاء في الحكم واصلاح حال البلاد ويشتدون في المساومة ليأخذوا من المصريين بالرضى اضعاف ما يؤخذ منهم غصبا

ولم نعرف بعد ما فعل المندوب السامي في وزارة الخارجية

فلسطين

لم يفد حكومة فلسطين اعلان الاحكام العرفية لان الاهالي رفضوا الخضوع لها . ولم يفدها اصدار قوانين زجريه تجبرهم على فتح دكاكينهم ومغازاتهم لانهم اخلو هذه المحلات من البضائع وسلموا مفاتيحها للحكومة لتفتحها هي اذا شاءت

فعمدت الحكومة الى حشد الجيوش وامدادها بالطيارات والدبابات لمقاومة الثائرين الذين يستعملون السلاح والنار وكل ما في مقدورهم من وسائل المقاومة

وتدور الان رحى الهجوم والدفاع في كل مكان تقريبا وتنفجر القنابل طول الليل والنهار ويسقط هنا جسر ويقصف هناك قصب . والواقع ان الفلسطينيين يخطون في آخر مرحلة من كفاحهم فاما عاشوا واما قضوا واحهم

الاستاذ الحبيب بورقيبة

منذ ايام قلائل سافر الى فرنسا حضرة المحامي البارع الاستاذ الحبيب بورقيبة احد الابطال الذين كانوا مبعدين في برج القصيرة ويقضي هناك ردحا من الزمن جعل الله التوفيق معه اينما سار وحل

التصوير الفوتوغرافي السريع

تستطيع ان تتصور بسرعة اذا انت قصدت محل التصوير مصطفى بوشوشة وهيتبق الكائن ببناية الكوليزي بشارع جول فيري بتونس ، واليك الاسعار المعمول بها بذلك المحل ٨ صور صغيرة معدة لبطاقات الحالة المدنية ٥ « ٢ الصور حجم كارت بوسطال ٢ فرنك - صورة مكبرة حجم ٢٤ فوق ٣٦ صانتيميترا ٦ فرنكات وعلاوة على تلك الاسعار الزهيدة فقد اشتهر هذا المحل بتحضير الصور بسرعة مع الاتقان والقبول الحسن

حمامات المونديور

ان المتحمين والزائرين الذين شاهدوا خلال المصيف الفارط الحمام المعدني الكبير في اعظم درجة من ازدهاره واعجبوا بلالا الاستحمام التي جهزت باحدث المجهزات سياخذهم الاعجاب عند ما يبلغهم انه في فصل الشتاء الفارط ادخلت على هذا الحمام اصلاحات جديدة في كامل محتوياته وانه سيفتح ابوابه يوم ١٥ ماي

على انه يطول بنا البيان بتفصيل لتلك التغييرات لكن الذي نستطيع ان نقوله هو انه من وجهة الراحة والتحسينات الجديدة الواقعة بداخل البناء سوف لا يزال الحمام في مقدمة سواه من الحمامات الكبرى

هذا وان شركة حمامات المونديور لم تتردد في هذا العام عن انجاز برنامج يتضح من وسع نطاقه مرمى بعيد في الفكرة والجراءة في العمل في سبيل تحقيق مستقبل زاهر لتلك الحمامات التي اشتهرت كثيرا في مداواة مجاري التنفس وان الشركة ابت ان يتعطل تقدم حماماتها المتواصل بسبب موانع اقتصادية موقتة الانحطاط .

في المواعيد الشطرنج

درس رقم ١

وضع فريد لزار

الابيض يكسب في ثلاثة لعبات

Problème n° 29 J. A. Bertrand

Hammam-Lif Source ?

Mat en 3 coups

صيدلية البحرية

شارع باريز عدد ٢ بتونس تليفون رقم ٥١٢

ج - مانفيال - الدكتور في الطب

والصيدلاني من الطبقة الاولى من كلية باريس محرز على الدرجة الاولى في المستشفيات ادوية من احسن المعامل الاروبية - اختصاصات فرنسوية واجنبية ويتكفل بحمل الادوية الى المحلات

Pharmacie de la Marine

Avenue de Paris

تذاكر السفر الى فرنسا

وقطع تذاكر الرتل من نائب شركة

P. L. M.

بنهج جول فيري عدد ٦٥ بتونس

الهادي الشرقي

الحلاق بنهج الحلفاوين عدد ١٠٠ المعروف ببيع الحسن ... المستخرجة من ... وهو يبيع بالجملة وبالتفصيل الفليتوكس ورشاشات الفليتوكس وصاون منظف الاسنان حيس وشيتات الاسنان بمحله نهج الحلفاوين عدد ١٠٠ تونس

AU COLISEE

في الكوليزي

هذا الاسبوع

عصفو نمين

اكبر فيلم تشاهدونه في هذا الاسبوع

بنك

التعاضد المالي التونسي نهج القصبة عدد ٢٠٨ تونس

ان هذا البنك هو احسن مصرف اهلي يساعد ويعاضد التجار التونسيين بالاعتمادات المالية وغير ذلك من انواع الاسعاف مع الاستعداد التام للقيام بالاعمال التي تقوم بها سائر البنوك من تصريف الحوالات واستخلاصها وتامين الاموال بارباح محترمة وبغاية السرعة البلضا اوصرفا مع المجاملة والمعاملة الحسنة

رد الاستاذ الصافي

على تونس الفرنسية

لقد تفضل م. فاريتيني واهتم بمقالنا الذي نشرناه بعددنا الصادر في ٣١ ماي تحت عنوان اين الحماية ودرس بدوره تلك المسالة الرئيسيه في علائق فرنسا والبلاد التونسية ان رصيفنا المفضال ارجل لطيف دقيق الاحساس كما انه رجل بارع لقد اضطر للاعتراف معنا باننا اليوم بعيدون عن «شكل وروح الحماية» الذين اعلن لهما جناب المقيم العام ارمان قيون احترامه واخلاصه، وكثيرا ما ادخلت تغييرات على معاهدات باردو والمرسى وان السلط التونسية التي جاءت فرنسا لتدعيمها واحاطتها بالجلال من الداخل والخارج ما فتئت هدفا للمتطاولين في جميع الميادين وهي اليوم تذوب في السلط الفرنسية. واليوم يقضي الامر بحصر المناقشة وبسط المسالة في ميدانها الحقيقي من الوجهة القانونية مع حسن النية ومن المسلم به اننا لا نتساهل لاي خروج من الموضوع ولا لاي تعبير سقيم او مشين. على ان جميع التونسيين متفقون من ماض قريب على ترك الاماني الجميلة كما انهم اليوم متحمسون لمشاركة فرنسية تونسية وقد اجمع قدماء الدستوريين انفسهم والدستوريين الجدد الذين عادوا من منفاهم والمتطرفون من اليمين والشمال على هذه الرغبة في المشاركة المثمرة، ولكن لا يجب ان تكون هذه المشاركة في جنح الظلام والايهام. ان فرنسا اقيمت على الايالة التونسية بمقتضى معاهدات مقدسة فيجب ان يتبين هذه المعاهدات نوع ودائرة وحدود مشاركتنا للسلطة الحامية. فالخروج عن تلك المعاهدات والابتعاد عنها وانكارها هل ذلك عبارة عن الرجوع لسوء التفاهم والمناقشات العقيمة السابقة. ونقول ان سياسة الشره لم تثمر خيرا كما لا يجب ايضا ان نشارك في جنح الظلام.

ويعترف م. مارتيني بالامر الواقع الذي طوى الحماية في الغموض منذ ٥٥ عاما والى هنا نتفق مع م. مارتيني اما الذي لا نتفق فيه هو عندما يحاول تبرير هذه الحالة. وقد كتبت م. مارتيني قائلا «استشهد الاستاذ الصافي بمنطق المعاهدات غير انه يلوح لنا انه لم يعتبر التاويلات الصادرة بارادة مشتركة من الطرفين منذ ٥٥ عاما ويريد ان يرجع بنا الى الوراء»

وعند ما نستشهد يا سيدي مارتيني ببعض المعاهدات فاننا نمتثل لحق فرنسا نفسها ونزاهة ارادتها وعند ما تعقدون اتفاقا مع انسان ويقوم يوما خلاف يفرق بينكما فانكم تسارعون بفتح الملف او تتناولون نص العقد وتطالعونه بامعان لتكونوا على بينه من الامر، ليتسنى لكم المناقشة مع خصمكم بصورة مفيدة. واذن لم تلومون التونسيين عند ما يريدون الاستشهاد بالمعاهدات المنعقدة بين بلادهم وفرنسا والبحث عن نصها ودرسه ليقف على محتوياتها ويتكلم عنها بخبرة؟

وهنا تتداخلون من جديد وتقولون «قف فمنذ عام ١٨٨١ الى ١٧٨٣ حدث تاويلات في هذه المعاهدات خرجت بالبلاد التونسية عن صورتها الحقيقية كما هي في معاهدات باردو والمرسى»

وهذا اعتراف من م. مارتيني نتمسك به. ونصل منه الى هذه «التاويلات» ويكفينا ان نستعرض هذه «التاويلات» بصورة اجمالية على انها تمثل في الحقيقة سلسلة متصلة للتطاول المستمر من طرف احد المتعاقدين وهي الدولة الحامية. وتنازل واستسلام من المتعاقد الاخر وهي الدولة المحمية. وهذا العمل الذي بسطناه بالاجمال في المقال الذي كان سببا في ملاحظات م. مارتيني فيالها من «تاويلات» غريبة والحق يقال كتلك التي تكون بين متعاقدين على كراء ويريد المالك رفع قيمة الكراء واضافة الضرايب البلدية على المستاجر وهي اشتراطات يرفضها القانون. غير ان الحالة التي تهمنا اعظم خطرا من ذلك لان المستاجر يستطيع مناقشة المؤجر والدفاع عن نفسه وفسخ العقد في النهاية اما في ما نحن بصدده فليس يوجد اي وسيلة من هذا النوع يتمسك بها المتعاقد الثاني الذي هو شريك يقف موقفا سلبيا هناك لان لغزا اول يجب حله وهو هل هناك معاهدات حماية هم لا. فان لم تكن موجودة اغلقنا المناقشة لانها لا يمكن ان تكون في لا شيء وهذا ما يرغبه م. مبرتيني كما يلوح من كلامه. ويستخلص من قول م. مرتيني نقطة رئيسيه في هذه المشكلة وهي انه هناك معاهدات حماية لكنها تبدلت منذ ٥٥ عاما عن شكلها الاصلي. فلم يحاول اليوم اعادتها الى شكلها الاصلي مع كل التغييرات التي ادخلت عليها بموافقة الطرفين الحامي والمحمي

عفوا يا مسيو مارتيني فلنرجع الى لغزنا. فاذا لم توجد حماية فليس هناك ارادة مشتركة، بل ارادة واحدة مطلقة لم تدخل عليها عوامل اجنبية. وبالعكس اذا وجدت حماية فلا يمكنكم ايضا ان تتكلموا عن ارادة مشتركة لان الامر على كل حال راجع الى فرنسا التي لها وحدها حق الابتكار في الاصلاح والادارة والسياسة الداخلية والخارجية، وانها التي تضع القوانين في الصيغة التشريعية والوزير الاكبر هو الذي يحملها لسمو الباي ليختمها. هذا ما تنص عليه المعاهدات بصور دقيقة صادقة

اذا قرأ م. مارتيني الرائد الرسمي يجد ان القوانين متوجه بالعبارة الاتية «باقتراح من كاتبنا العام وعرض من وزيرنا الاكبر ... الخ»

فالارادة المشتركة بهذا الوصف تكون نتيجة ارادتين متساويتين، ولكنها ارادة واحدة تصدر من فرنسا الحامية. وقد ظهرت هذه البادرة عند ما اراد سمو الباي رفض تسمية احد الموظفين الفرنسيين من الادارة التونسية منذ ثلاثة اعوام تقريبا. وكان منشاء هذا الرفض دسائس جرت من بعض موظفي البلاط الملوكي، وبمثل هذا الحادث تتضح حقيقة الحماية لان الامر كان يتناول تغييرا جديدا من النوع الذي يتصوره مدير تونس الفرنسية وعندئذ تذكرت المراجع العليا ان هناك معاهدة يجب مراعاتها ....

وان رفض تسمية هذا الموظف يعتبر خرقا لها ... بواسطة الحضرة العلية، وهذا هو اللغز الثاني الذي لا يقل تعقيدا عن الاول. وهو انه اذا امتنع الامير يرمونه بعدم احترامه للمعاهدات واذا قبل سقطت كلمة الارادة بالمرة، بعد هذا لا يمكننا ان نقول بصور جدية ان التغييرات الطارئة على المعاهدات كانت نتيجة ارادة مزدوجه

وقد طرح م مارتني التونسي العريق في التونسية والمحنك الدقيق الاحساس هذه المسالة على فرنسا ليطلع على مقاصدها ولا نعرف عن م مارتني وهو يوجه الى فرنسا هذا السؤال كيف ينظر لجناب المقيم العام الذي لا تقتصر وظيفته على تنفيذ اوامر الباي بل المعروف انه ممثل فرنسا لدى الحضرة العلية ويملك النفوذ المطلق من الجمهورية الفرنسية بالايالة ولحسن الحظ ان صفة المقيم هذه دائمة خالدة بعكس معاهدة باردو والمرسى

وقد سمعنا من عهد قريب من كبار الشخصيات في باريس ان المقيمين العامين يتمتعون بثقة حكومة الجمهورية ولديهم السلطة اللازمة لمباشرة ادارتهم وذلك تحت مراقبة اقطاب السياسة العليا في باريس

وعليه فالمسيو ارمان قيون قد اعلن بصراحة انه (عازم على احترام شكل وروح الحماية)

لقد طرحتم يا مسيو مارتيني هذا السؤال على فرنسا فاجابتكم لسان ممثلها الوحيد في هذه البلاد وهو المقيم العام

ولم يبق الا البحث عن المعاهدات وقد وجدها م قويون فلننضم فيه الثقة ليطبقها بشكلها وروحها

مدير الجريدة وصاحب امتيازها محمد بنيس
المطبعة التونسية



يوجد بكافة المحلات - المستودع: نهج مدريد عدد ٥٠ تونس

قصيدة البحيرة

يحرر رصيفنا الاستاذ محمود بيرم قسما كبيرا من مجلة الصاعقة التي تصدر في القاهرة وبمناسبة احتلال الطليان لبحيرة تسانا نظم لهذه الجريدة قصيدة على السنة الشعراء في مصر يرثون فيها البحيرة ولطرافة القصيدة تناقلتها المجلات الاخرى، ونحن الان ننقلها عن مجلة الصباح التي نقلتها عن الصاعقة. واليك هي

احمد محرم	—	تبواءها بادوليو واستباحا	ولم تك قبله حرما مباحا
عبد الله عفيفي	—	فاجرى ماءها دمعا هتوفا	واسمعنا الخرير بها نواحا
طه المهندس	—	واطلق زورق الملاح فيها	ذليل القلع يستجدي الرياحا
ابوشادي	—	ولولا شعلة للشمس ترنو	الى الامواه لا نجمدت بطاحا
الدهشان	—	عذيري من جيوش خائضات	مثار النقع والوحل الصراحا
علي الجارم	—	تكنفت البحيرة فاستغاثت	بنات الماء والتمساح صاحا
النشار	—	ولو غسلوا المياه شربت منها	وغسل الماء يجعله قراحا
ابوالوفا	—	شربناه على كدر فزدنا	الى الكدر اشتياقا وارتياحا
بشاره الخوري	—	كذلك من يهن تاخذ عليه	عداه السبل والطرق الفساحا
احمد الكاشف	—	ولكن قد تثور اذا استثيرت	بعزم يسبق الاجل المتاحا
القاياتي	—	كان صعوده في الجوسهم	يطرز في دجنتها صباحا
الهراوي	—	لتعلم امة الطليان انا	نهار الروع لا نلقى السلاحا
عبد الرحمن شكري	—	انطوى هكذا الاحداث بونا	عليه الدهر ينساح انسياحا
ناجي	—	عبدنا فيه لذتنا مثالا	فكيف سالتكم بالله طاحا
صالح جودت	—	سالت العبقرية عن هواها	هناك فسال مدمعها وباحا
رامي	—	وباح ولم يبح صب جريح	ضمير فؤاده يخفى الجراحا
المازني	—	....	....

احذروا ان تذهبو لغير
مغازة جان بورج
بنهج سان شارل رقم ٤ بتونس - تليفون ١٠-٩٠
حيث تجدون جميع كرارس الاطفال المعدة

للركوب بداخل المنزل والتنزة في الهواء الطلق وجميع مواد الراحة كراء آلات وزن الرضيع
وقد وردت لذلك المحل كمية وافرة من المواد العصرية لعام ١٩٣٦ بارخص الاثمان
كما تباع المواد القديمة من قبل ١٩٣٦ باسقاط عظيم

